

التكليف 10
مقرر: دراسات نقدية 1 – برنامج الدكتوراه

إعداد: علي القرني
Ali Alqarni
الرقم الجامعي :
253002107



نقد ورقة بحثية من حيث
(المراجع)



مسؤولية الإدارة عن القرار الإداري المنعقد

أ.د. إبراهيم خورشيد محمد المفرجي¹د. بشير علي خلف العبيدي²

الملخص:

تعتبر فكرة انعدام التصرفات القانونية في القانون المدني أساساً لفكرة القرار الإداري المنعقد فقد تسربت تلك الفكرة من القانون الخاص إلى نطاق القانون العام وبالأخص القانون الإداري، ومضمون فكرة القرار الإداري المنعقد تتلخص بمخالفة القرار الإداري لمبدأ الفصل بين السلطات أو صدور القرار الإداري من شخص ليس له سلطة إصدار القرارات الإدارية أصلاً مما يعدّ تصرفاً ينطوي على اغتصاب سلطة إصدار القرار الإداري.

ويتربط على انعدام القرار الإداري تجرده من صفة القرار الإداري وتحوله إلى مجرد عمل مادي ليس بذی أثر، كما أنّ انعدام القرار الإداري لا يكون إلّا وفق معايير خاصة ولأسباب معينة ومن ثم فهو يختلف عن بطلان القرار الإداري ويتميز عنه. إنّ أهم الآثار المترتبة على انعدام القرار الإداري قيام مسؤولية الإدارة وما يتطلب ذلك من تحقق أركان المسؤولية من (خطأ) وضرر وعلاقة سببية بين الخطأ والضرر، ووجوب تعويض المضرور عن الضرر الناجم عن انعدام القرار الإداري وتكون وسيلة المضرور لاقتضاء حقه بوساطة الدعوى سواء دعوى الإلغاء أم دعوى التعويض

¹ -المستشار القانوني ووزارة التجارة_ دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية² -دكتوراه في القانون _ نقابة المحامين العراقيين _ فرع كركوك

عنوان الورقة:

مسؤولية الإدارة عن القرار الإداري المنعقد

المؤلفون:

أ.د. إبراهيم خورشيد محمد المفرجي

د. بشير علي خلف العبيدي

جهة النشر: مجلة إبداع في الآداب والدراسات الإنسانية و الاجتماعية

بيانات النشر: المجلد 1 – العدد 1.7 – الصفحات 145–192

تاريخ النشر : يوليو 2025

نوع الدراسة:

بحث قانوني تحليلي يعتمد على المنهج الوصفي والفقهی المقارن.

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

تمهيد عام لطبيعة المراجع في الورقة

اعتمد الباحث على مراجع متعددة يغلب عليها الطابع القانوني والفقهي، مع حضور معتبر للمراجع العربية مقارنة بالأجنبية.

تنوّعت المراجع بين:

- كتب قانونية
- مراجع فقهية
- نصوص تشريعية
- أحكام قضائية
- بعض المقالات العلمية المحكمة

ورغم هذا التنوع، يبرز عدد من القضايا العلمية المتعلقة بحدثة المراجع، وتوازنها، وعمقها، وملاءمتها لموضوع “القرار الإداري المنعدم”.

نقاط القوة في قائمة المراجع

- (1) صلة قوية بالموضوع:
المراجع المستخدمة ذات علاقة مباشرة بمفهوم القرار الإداري، الانعدام، المسؤولية الإدارية، والأحكام القضائية، مما يعكس تركيزاً جيداً في اختيار المصادر.
- (2) اعتماد مراجع فقهية وقانونية:
وهو أمر مهم في هذا النوع من الدراسات التي تجمع بين القانون الإداري والفقه القانوني.
- (3) وجود مصادر معيارية:
اعتمد الباحث على بعض التشريعات والأحكام القضائية التي تُعدّ مصادر أصيلة لا غنى عنها في هذا النوع من البحوث.
- (4) اتساق المراجع مع المنهج:
المنهج الوصفي-التحليلي يتطلب الاعتماد على النصوص والفقه، وهذا ما قام به الباحث.

الملاحظات النقدية على المراجع (1)

(1) قدم عدد من المراجع:
بعض الكتب المستعملة تعود لسبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وهي غير مناسبة تماماً لموضوع قانوني تتغير أحكامه ونظرياته باستمرار.

(2) ضعف الاعتماد على الدراسات المحكمة الحديثة:
كان من المتوقع الاستفادة من مقالات حديثة حول نظرية الانعدام والمسؤولية الإدارية، خاصة المنشورة في العقد الأخير.

(3) غياب الدراسات الأجنبية:
رغم أن الموضوع قانون إداري، إلا أن التجارب المقارنة — خاصة الفرنسية — ذات صلة قوية بالانعدام، وكان غيابها نقطة ضعف واضحة.

الملاحظات النقدية على المراجع (2)

(4) محدودية التنوع:

رغم وجود كتب وفقه، إلا أن الاعتماد على مراجع إلكترونية، تقارير دولية، ومقالات حديثة كان سيعزز قوة المقال.

(5) بعض المراجع ليست مذكورة بدقة:

ظهرت بعض المراجع بدون تواريخ نشر دقيقة أو بدون أرقام صفحات واضحة.

ملاءمة المراجع لطرح المشكلة

- رغم أن المراجع المتعلقة بالفقه القانوني كانت مناسبة لتعريف المفاهيم الأساسية، إلا أن:
- المراجع لم تُبنِ سياقاً بحثياً متكاملاً يمهد لصياغة المشكلة.
 - لم تُستخدم المراجع لإبراز الفجوة العلمية التي يستند إليها الباحث.
 - العلاقة بين اختيار المراجع وإقناع القارئ بأهمية موضوع الانعدام لم تكن قوية بما يكفي.
- هذا يوضح أن المراجع خدمت الجانب الوصفي أكثر من الجانب التحليلي.

توظيف المراجع داخل المتن

لوحظ أن الباحث:

- ✓ استخدم مراجع كثيرة للاستشهاد المباشر، لكن ..
- X القليل منها أستخدم في بناء حجج متماسكة أو مقارنات تحليلية.

كما أن:

- بعض الاقتباسات طويلة دون تعليق نقدي.
- بعض الإحالات جاءت عامة بدون ذكر الصفحات.
- غياب الربط بين أكثر من مرجع لمعالجة نقطة واحدة.

وبالتالي، فإن التوظيف كان تجميعيًا أكثر منه تحليليًا.

اتساق المراجع مع التوصيات

- كان من المتوقع أن:
- تستند التوصيات إلى أحدث المراجع،
 - وتستفيد من الدراسات المقارنة الحديثة،
- لكن معظم المراجع المستخدمة لا تمتد زمنياً إلى السنوات الأخيرة، مما جعل التوصيات أقرب إلى الطرح التقليدي.

الثغرات المرجعية (الفجوات)

- غياب مصادر أجنبية حول الانعدام الإداري.
- ندرة الدراسات الحديثة حول مسؤولية الإدارة عن القرارات المنعدمة.
- غياب الإحالات إلى أحكام القضاء الإداري الحديث في السعودية أو مصر.
- نقص الإسناد البحثي في بعض المواضيع المهمة.
- عدم وجود تقارير رسمية أو دراسات تطبيقية تدعم التحليل.

هذه الثغرات أثرت على عمق المحتوى وجودة النقاش.

التوصيات العلمية لتحسين المراجع

- تحديث قائمة المراجع بإضافة دراسات حديثة (آخر 5 سنوات).
- إدراج دراسات مقارنة (فرنسا، مجلس الدولة).
- تعزيز الاستشهاد بالمجلات المحكمة بدلاً من الكتب القديمة.
- توحيد أسلوب التوثيق وفق APA أو شيكاغو.
- زيادة الاعتماد على الأحكام القضائية الحديثة.

الخلاصة

تكشف مراجعة قائمة المراجع في هذه الورقة أن الباحث بذل جهداً جيداً في اختيار مصادر ذات صلة بالموضوع، لكنّ غياب الحداثة، قلة التنوع، وضعف التوظيف التحليلي أدّى إلى انخفاض القيمة العلمية للمادة المرجعية.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY

شُكْرًا لَكُمْ

